

القوة الناعمة: فرنسا من الإشعاع الثقافي إلى دبلوماسية التأثير

د. رقية بوقراص

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مستغانم

ملخص :

كثيرة هي الدول التي اعترفت اليوم بالأهمية الكبيرة للسياسات الثقافية في التنمية الاقتصادية وتأكيد الهوية الوطنية لمجتمعاتها، وكذلك مساهمتها في الإشعاع الحضاري لهذه الدول على المستوى العالمي. حيث تفرض الثقافة نفسها في السنوات الأخيرة إلى جانب البيئة والديموغرافيا والاقتصاد كأحد الأبعاد الأساسية للنظام الدولي، المتطور مع ثورة الرقمنة، الذي لا بد أن يستجيب للاحتياجات والرهانات المتجددة تحت ضغوط عولمة المبادلات الدولية.

لقد دفع هذا الواقع - الذي تميزه التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتي أعادت تنظيم وتوزيع القوى الحاضرة في البيئة الدولية - الحكومات إلى الاهتمام بفواعل ومتغيرات جديدة. وفي هذا السياق تأتي الدبلوماسية الثقافية ودبلوماسية التأثير كقوة ناعمة تقوم على نجاح الصناعات الثقافية وعلى ترقية المعارف التي تعمل على نشر صورة ايجابية عن الدولة في الخارج كأداة للحوار بين الأمم وتشكل وسيلة معبرة عن حقوق الإنسان وللعلاقات شمال - جنوب.

Le « Soft power » : La France Du Rayonnement Culturel a la Diplomatie l'Influence

Abstract :

Il ya beaucoup de pays qui ont reconnu la grande importance des politiques culturelles d'aujourd'hui dans le développement économique et l'identité nationale de leurs communautés, ainsi que sa contribution au rayonnement culturel de ces pays au niveau mondial. Où la culture elle-même s'impose au cours des dernières années ainsi que l'environnement et de la démographie et de l'économie comme l'une des dimensions clés du système international, développé avec la révolution

de la numérisation, qui doit répondre aux besoins et aux enjeux renouvelables dans le cadre de la mondialisation. Ce fait a conduit les gouvernements a prendre en charge de nouvelles variables. Et réagir avec de nouvelles moyens Comme la diplomatie culturelle et le "soft power", basée sur les industries culturelles et la connaissance , qui promouvoir une image positive du pays à l'étranger , et offre un outil de dialogue entre les nations.

مقدمة :

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المحددة لفلسفة أو بناء السياسة الخارجية الفرنسية، كونها تمثل روح الأمة وعنوان هويتها، الذي عملت مختلف الحكومات المتعاقبة على استمرارية هذه القيم والمعايير، إذ سعت إلى تأكيد عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وذلك في كل مركب يتضمن المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات؛ فهي ليست

مجموعة من الأفكار - فحسب - ولكنها نظرية في السلوك، بما يرسم الخريطة السياسية إجمالاً، عملت على تجسيدها من خلال أنموذج الفرنكوفونية.

لقد أدى ظهور لاعبين دوليين وفواعل جديدة، مع إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات، وحرية التعبير في المجتمع دولي، من خلال التكنولوجيا الرقمية، إلى ضرورة تكييف الأدوات الدبلوماسية اللازمة من أجل مواكبة هذه التغيرات، فكانت فرنسا من ضمن الدول الأكثر اهتماماً بتطوير " قوتها الناعمة "، بمعنى بناء سياسة نفوذ ممنهجة في جميع أنحاء العالم، وذلك بالتركاز على مجموعة من المبادرات الخاصة والعامة التي تطورت مع مر الزمن، وتمت هيكلتها حول مشروع قوي وكامل يعتمد على موارد مالية وإدارية بشرية متنامية، مخصصة للسياسة الثقافية الخارجية .

وتعتبر دبلوماسية التأثير والدبلوماسية الثقافية من عناصر السياسة الخارجية الفرنسية، التي ترمي من خلالها إلى تعزيز جاذبية الدولة، ونشر المعرفة والأفكار والإبداع على النمط الفرنسي، عن طريق تصدير صورة ناجحة ومبتكرة وخلاقة عن الحضور الفرنسي في العالم الذي يميزه التنوع ويشجع الاختلاف، وذلك من أجل ممارسة التأثير الذي تريده لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها ضمن أولويات الدولة بشكل منظم، ولوقت قريب كانت فرنسا المبادر الوحيد والمستحوذ على فنون التأثير والدبلوماسية الثقافية، ومن الواضح أن هذا الوضع ليس هو حال اليوم.

ولقد كان التأثير الثقافي الفرنسي في العالم - دائماً - مصدر قوتها، وهي تسعى لتوسيع هذه الفعالية وتطوير القوة الناعمة الحقيقية القادرة على التكيف مع العولمة وفق المنظور الفرنسي، من خلال إقامة مشاريع وشراكات لتعزيز الخبرة الفرنسية، التي تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الأداء الكمي والنوعي، والمعطيات الميدانية لتقلبات الواقع الدولي.

على العموم، يبقى التنوع الثقافي يمثل توجهها قويا للسياسة الخارجية الفرنسية، ويترجم في حماية وتعزيز جميع الثقافات واللغات حول العالم، ولكن أيضاً تسليط الضوء على التنوع الفرنسي، وغني عن التفصيل دور التنوع من أجل وضع وتأسيس القوة الناعمة الفرنسية على المستوى الدولي، ودوره في تحقيق النفوذ الاقتصادي والانفتاح على الخارج، من أجل المزيد من الإبداع والتأثير الاستراتيجي.

ويتطلب البحث في الإستراتيجية الثقافية الفرنسية فهماً أكبر للتحويلات التي يشهدها المحيط الجيوسياسي للدولة الفرنسية، لمواجهة التقلبات المتسارعة الحاصلة في المجتمع الدولي، من منطلق أن تطور الدبلوماسية الثقافية بإعتبارها دبلوماسية تأثير ونفوذ وليست مجرد مسألة دلالات، ولا يمكن اختزالها في برامج ظرفية تهدف إلى الإشعاع الثقافي والعلمي، لأنها تنطوي على إستراتيجية وأهداف ذات أبعاد جيوسياسية، قادرة على من أنماذج أخرى.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع وفي وقت ينظر إلى القوة الناعمة الثقافية كسلاح للتعويض عن أوجه القصور السياسية والعسكرية، من خلال عرض مغريات تحمل رسائل أيديولوجية، وتطوير شبكة دولية للتأثير على تفضيلات النخب العالمية، تطرح الإشكالية التالية:

كيف تلجأ فرنسا لتحقيق مكتسبات توظيف قوتها الناعمة لزيادة النفوذ والهيمنة على المستوى الدولي ؟

وذلك بالإعتماد على توظيف الفرضية المختارة، والتي مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية تعتمد على تطوير قوتها الناعمة من أجل مواجهة التحديات الدولية وإعادة دورها في إطار التوازن الدولي وفق المنظور الفرنسي من خلال "دبلوماسية التأثير".

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية تمت هيكلة الدراسة كما يلي :

- المحور الأول: القوة الناعمة وفق الأنموذج الفرنسي.
- المحور الثاني: متغيرات القوة الإستراتيجية أساس دبلوماسية التأثير الفرنسية.
- المحور الثالث: إعادة ترتيب أولويات الدبلوماسية الفرنسية : من الإشعاع الثقافي إلى دبلوماسية التأثير.

المحور الأول - القوة الناعمة وفق الأنموذج الفرنسي :

يكمن الهدف الأساسي للفكر الإستراتيجي الفرنسي في حماية حريتها وإستقلاليتها في التصرف، وعلى حد تعبير بيير مايار Pierre Maillard فإن مصطلح "إستقلال" بالنسبة للفرنسيين يحمل معنى نفسي وأخلاقي وفلسفي، لأنه يعبر عن "الوجود" كقوة فاعلة وليس مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية⁽¹⁾، ومع وجود رغبة لدى القيادات المتعاقبة فإنها تهدف إلى تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية، كما يعبر عن موقفها الذاتي مع المشاركة في مختلف الأنشطة التعاونية والإندماجية، وحفظ حقها في حرية الاختيار واتخاذ القرار من أجل المحافظة على "قوة التأثير والنفوذ" المشار إليها آنفا وتعزيزها، بحيث تتكون من ثلاث مركبات هي :

(1) الوزن الاقتصادي: تعتبر فرنسا القوة الاقتصادية والتجارية الخامسة في العالم وتحتل المرتبة الرابعة بين البلدان في الاستثمارات بالخارج .

(2) الوزن الدبلوماسي والسياسي والعسكري: ينظر إلى فرنسا بأنها عضو في الحلقات "الضيقة" لاتخاذ القرار في العالم، فهي واحدة من الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن، ومجموعة الثماني، ومجموعة الدول الـ 20 والإتحاد الأوروبي، وحلف الشمال الأطلسي، ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ كما تتمتع بشبكة دبلوماسية هي الثانية في العالم .

(3) الوزن الثقافي والعلمي : تتوفر فرنسا بحكم تاريخها على مؤسسات ثقافية مهمة ومعترف بها دوليا، مثل "متحف اللوفر" و"جامعة السوربون" و"معهد باستور" ومعاهد كبرى كثيرة، كما أنها تتمتع بحيوية كبيرة في الإبداع المعاصر، وهي البلد الأول الذي يجذب السواح الدوليين بإعتبار "باريس" المدينة الأكثر ارتيادا في العالم؛ إضافة إلى اللغة الفرنسية التي تعد لغة رسمية في الأمم المتحدة، وفي أزيد من 29 دولة، ولغة عمل في الاتحاد الأوروبي .

تعمل فرنسا بناء على معطيات القوة المذكورة، على نهج سلوك يتوافق مع مصالحها الخاصة ونظرتها للعالم، بما يحقق أهدافها الكبرى المتمثلة في السلام والأمن، وإقامة مجتمع أكثر تنظيما على المستوى الدولي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب العمل على إنعاش أوروبا وإعادة توجيهها حتى تكون قادرة على مواكبة الطموح الفرنسي، بعد تحقيق الانتعاش الإقتصادي الفرنسي، حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية.

والجدير بالذكر أن مفهوم "القوة الناعمة" قد إرتبط منذ ظهوره بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث رأى المفكرون الأمريكيون مثل بول كيندي Paul Kennedy بداية ضمور بعض القدرات الأمريكية، التي تجلت في فقدان المرونة الاقتصادية والعسكرية لصالح قوى بارزة جديدة كالصين والهند والبرازيل، رغم أن الحرب الباردة أدت إلى تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية الأولى دوليا، وفي هذا المجال برزت أفكار جوزيف ناي من أجل الحفاظ على السيطرة الدولية بواسطة شكل جديد من أشكال القوة، ومعه وجدت " القوة الناعمة "، هذه القوة التي تأخذ ثقلها من الثقافة، والقيم السياسية والسلطة المعنوية للسياسة الخارجية للدولة، وبفضلها تمكنت الولايات المتحدة من ترك بصمتها في العالم، من خلال التوزيع الواسع لأساليب الوجود والتفكير من أجل التحكم في الدول الأخرى، حتى تتصرف وفق ما يخدم مصالحها.

وبهذا، تصبح القوة عبارة عن "القدرة على تأثير غير مباشر يطبق من دولة على أخرى، بجعل الأخيرة تقوم بما تريده الدولة الأولى"⁽²⁾، ومن هنا يبرز أن الجذب والإقناع هما المركبان الأساسيان لهذا النوع الجديد من الهيمنة، الذي تكمن قوته في استمرارية تطوره وتكيفه مع متطلبات ومعطيات النسق الدولي، كما لا تعد الثقافة والقيم المورد الوحيد لهذا النوع من القوة، إنما تستعين بمقومات أخرى مثل القدرات الاقتصادية التي تشكل تأثيرا معبرا على أثر القوة الناعمة، فمثلا يشترط على دول أوروبا الشرقية التخلص من موروثها السوفياتي حتى تتمكن من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومراجعة قوانينها حتى تتأقلم مع القيم الأوروبية، وهكذا فإن الاقتصاد والقيم مترابطان، والهيكلية

العليا توزع أساليب ونماذج التفكير من خلال نظامها الإنتاجي، فهي قوة هيكلية تقوم على أشكال مختلفة من القوى وفضاءات مختلفة للتفاعل، خاصة وسائل الإعلام وأقطاب المعرفة المختلفة عُرفت بفضاءات القوة «Cyber Power».

وتفيد المضامين الحديثة للسياسة الخارجية الفرنسية أنها تعتمد إتجاه الواقعية الجديدة الذي يؤمن بأن مصادر قوة الدولة في النظام الدولي الحالي لا تقتصر على القوة المادية، وإنما تشمل - أيضا - على القوة والتأثير الثقافي غير المادي حول العالم بواسطة دبلوماسية التأثير، حيث أعلنت عن وسائل وأدوات جديدة للتعاون مع دول الجوار وبالخصوص المتوسطية والدول المغاربية والتي من أهمها الجزائر⁽³⁾.

وهو ما يظهر أن السياسة الخارجية الفرنسية تعتمد التأثير كمفتاح لسياستها الاقتصادية والعسكرية، ولذا لا بد أن تأخذ الجيوسياسية هذا العامل في الحسبان، ومعه مختلف أشكال القوة الفعالة المتاحة المباشرة وغير المباشرة وهذا، في إطار تحقيق المصالح الإستراتيجية (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى)، وعلى المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تسعى فرنسا بذلك الإشعاع الثقافي، انتهاج مبادئ القوى الناعمة بأهداف متجددة ومجال نشاط أوسع في إطار المظهر الدولي للعملة حتى تكون سياسة مبتكرة⁽⁴⁾، بإعادة ترتيب الأولويات والتحكم في المناخ الداخلي أولا من خلال رؤية شاملة لا تغفل المنطلقات الأساسية الإستراتيجية، وتحديث النشاط الخارجي في مجتمع دولي متعدد الأقطاب، يعيد رسم الخرائط الجيوسياسية للرهانات الثقافية كقوة ناعمة، يمكن تتبعه من خلال تحليل الخطاب السياسي لمعرفة مدى تطابقه مع الممارسة السياسية، وفهم الأهداف الضمنية وغير المعلنة في ممارستها اتجاه إفريقيا والجزائر، خاصة بتوضيح خصوصياتها ضمن أبعادها الزمنية والمكانية والقيمية.

ويتطلب تعزيز قوة التأثير والنفوذ الفرنسية في ظل المنافسة الدولية الشاملة تعبئة كافة إمكاناتها، وبما يخدم صورة فرنسا وحضورها في العالم، في إطار إستراتيجية تقوم على التحرك على أصعدة متنوعة من أجل ضمان استمرارية مصالحها، وتعتمد الدبلوماسية الفرنسية، من أجل تحقيق ذلك، منهجا مؤسسا على:

- اتخاذ القرار بكل حرية، باعتبارها دولة ذات سيادة كاملة، ولها الإستقلالية التامة في التفكير والتصرف لنفسها، كما أنها تملك الحق الشرعي في استعمال القوة كضمانة للإستقرار في المجتمع الدولي، من خلال المراجعة الإستراتيجية للماضي الذي يعطيها البعد الكامل.

- اتخاذ القرار الصحيح؛ بتحري الدقة والعقلانية، فكل قرار جديد يعني تكاليف وأعباء جديدة، وأي ملاحظة أو تقاعس تمس بالمصالح الفرنسية، فلم تعد هناك دولة أو جهة متعددة الأطراف تمتلك القدرة لوحدها ومن الخارج على فرض الإصلاحات، لذا لا بد من التعاون مع الجهات

الفاعلة في الداخل بحسب كل حالة على حده، بتشجيع أوجه التقدم ومواكبتها بصورة شرعية، باعتبارها مصدرا لمثل الحرية والمساواة والمدافع عن حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، تشعر فرنسا دائما بالإضطلاع بذلك الدور القيادي في بناء الدفاع الأوروبي المشترك، ما دفعها إلى الانضمام إلى القوة الألمانية الجديدة واستعادة الزعامة القارية من خلال حلف الشمال الأطلسي.

- اتخاذ القرار جماعيا، من خلال العمل عبر الشبكات، لتحقيق النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي يضمن أكبر مصالح للتواجد الفرنسي، من خلال تنوع شبكات النفوذ وتنوع الأدوار، ونظرا لانتشار دوائرها وأراضيها في الخارج.

- إتخاذ القرار الحازم، المؤسس على استخدام الأدوات الإستخباراتية والعسكرية والمالية وعبر العمل السياسي والإجتماعي والإقليمي، في إطار إستراتيجية مستدامة منسقة وصارمة، أو بتعبير الجنرال ديغول "شاملة"⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار، تتنوع مزايا الأداء الاستراتيجي الفرنسي بين مظاهر الاستمرارية والتغيير أو التجديد، وتتوسع معه فروعها من خلال البحث عن التصورات من أجل الحفاظ على مرتبتها الريادية، محاولة تكيفها مع محيطها غير المباشر، من أجل خلق ثقافة إستراتيجية تصدرها لدول الجنوب، عبر توظيف متجدد لمفهوم القوة؛ من خلال تهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل التكاليف، وهو ما يكسبها مرونة في الأداء والقدرة على استشفاف البعد الوظيفي والإجرائي لهذه الإستراتيجية.

وتنطوي القوة التي تفسر بدلالاتها الإستراتيجية الفرنسية على أبعاد أكثر سعة، كما تنطوي على وسائل وغايات أعم وأشمل، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية تعمل على تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكاناتها من أجل الوصول إلى الغرض السياسي الأسى، الذي يؤكد طموحها إلى الريادة الدولية؛ عن طريق الاستغلال الكامل للقوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية (النفسية) والعسكرية لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها .

كما أن تجسيد هذا البناء الاستراتيجي يتبلور من تفاعل جملة الأهداف والوسائل، كمحددات تؤثر مسالك السياسة الخارجية الفرنسية، فهي تشكل قيودا ومعيارا لكيفية التصرف الدولي وغاياته، تؤثرها ثلاثة عناصر أساسية هي إدراك الدولة الفرنسية لمكانتها ودورها، وللتحديات الدولية، من جهة، إلى جانب الخبرة والحنكة التي تتمتع بها في إطار إدارة العمل الخارجي خاصة في جانب النشاط الدبلوماسي، من جهة ثانية.

المحور الثاني- متغيرات القوة الإستراتيجية أساس دبلوماسية التأثير الفرنسية

يعد تطوير إستراتيجية ثقافية ضرورة - لا غنى عنها - وعاملا من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لا بد من الإفادة منها، ومن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتطوير هذا المتغير وتفعيله وفق منهجية علمية تراعي اختيار الأساليب المناسبة، التي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية، كما يتعين توظيف أدوات (الإعلام والمعلومات) لنشر ثقافتها والدفاع عن سياستها وحشد الرأي العام العالمي إلى جانب مواقفها على الصعيد الخارجي.

ويقوم مفهوم الإستراتيجية الثقافية على تحقيق الأمن الثقافي وامتلاك القدرة الثقافية، وضمن هذا الإطار تسعى الدولة الفرنسية إلى تطوير مناهج وطرائق التفكير، وهو ما يستدعي تأسيس ثقافة صناعة القرار على منظومة ثابتة من القيم والمعاني التي تعبر عن مضمون الرسالة الفرنسية، ضمن سلوك جماعي متفاعل، مبني على التعايش، وذلك من منظور أن أي حضارة لن تستطيع الصمود في مواجهة التحديات الثقافية دون وجود تخطيط إستراتيجي يقوم على مركز إرسال قوي، تعمل السياسة الفرنسية على تشكيل ثقافة عالمية مؤسسة على تنمية الوعي البيئي والصحي والإقتصادي، وثقافة التعايش السلمي وثقافة الشراكات الدولية، التي تقوم على أسس الأمن الإنساني ومصالح الدول الكبيرة والصغيرة معا ومصالح الأجيال القادمة.

وتحتل التنمية الثقافية بالنسبة لفرنسا ركنا أساسيا في أي تنمية اجتماعية أو إقتصادية، مما يجعلها في حاجة دائمة إلى التكيف والتلاؤم بتطوير وسائلها من أجل مواجهة أخطار القوى الخارجية، وذلك بدعم استقلالها الفكري وتحصينه من خلال تطوير الأدوات المعرفية والتقنية والاتصالية المعاصرة، ونشر أنموذج متقدم يجلب الثقافات المحلية ويطورها حتى تكون فاعلة .

وعليه، تهدف الإستراتيجية الثقافية الفرنسية إلى تعزيز وتشجيع الوضعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة، وهي ترمي بالأساس إلى تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والصاعدة (كالصين والهند وروسيا والبرازيل) ومع الدول المتوسطة، وأيضا مع الدول الفاعلة الجديدة (إفريقيا الجنوبية واندونيسيا وفيتنام وكولومبيا والمكسيك وتركيا)، وهذا من خلال توجيهين أساسيين⁽⁶⁾:

- البحث عن شراكة رفيعة المستوى، وتعزيز جاذبية الإقليم الفرنسي.

- ترقية وترويج الخبرة le savoir-faire والأفكار والإبتكار الفرنسي لدى الشركاء.

ومن مفهوم أن العمل الدبلوماسي هو التحرك التقليدي من أجل تفعيل الأهداف الإستراتيجية، فإن الدبلوماسية الفرنسية تجعل من متغيرات القوة الإستراتيجية أولوية في نشاطها، بحيث تترأى كما يلي:

1- الدبلوماسية الاقتصادية:

عملت الحكومة الفرنسية إنطلاقاً من واقع الارتباط الدائم بين القدرة الاقتصادية والتأثير والنفوذ، ومن بديهية أن الإشعاع السياسي بات مقترناً بالانتعاش الاقتصادي، الذي يعتمد بدوره على حركية العمل الفرنسي في الخارج وجاذبية الإقليم على حد سواء، على مواكبة تطور شركاتها على المستوى الدولي، وذلك من خلال مساعدتها على اقتحام الأسواق وتنمية الاستثمارات الأجنبية في فرنسا بشكل متناسق؛ بهدف الحد من عجزها التجاري وتشجيع خلق الوظائف داخل فرنسا، وهو ما أفضى إلى جعل التجارة الخارجية من صلاحيات وزارة الخارجية وكذلك السياحة.

يكون هذا من خلال تنمية " الحس الإقتصادي " لدى دبلوماسيها، في الوقت الذي تعمل فيه على تنمية "الحس الدبلوماسي" لدى شركاتها، خاصة ذات الحجم المتوسط منها، بالتعاون مع مختلف الهيئات المختصة في الدولة، وتجلي ذلك من خلال إنشاء مديرية للشركات والاقتصاد الدولي مخصصة للشركات والقضايا الاقتصادية، لتساعد الشركات في إستراتيجياتها الدولية ونقل إنشغالاتها إلى المحافل الدولية المعنية بالحوكمة الاقتصادية ، وفي إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

ووفقاً لهذا الإجراء، أصبح السفراء الفرنسيون يضطلعون وبشكل مباشر بدور " رؤساء فريق فرنسا للتصدير" في بلدان إقامتهم، ويقومون باتصال منهجي مع الشركات في البلدان المعنية، كما أنهم معنيون بإنشاء "مجلس إقتصادي" من أجل الإصغاء إلى هواجس الشركات وشواغلها، ومن أجل هذا تعمل الخارجية الفرنسية على تطوير الصلات بين أدواتها الدبلوماسية الناعمة كتعليم الطلاب الجانب ، وبرامج المنح من أجل ترويج مصالحها في الخارج، إلى جانب تعزيز الجانب الإقتصادي في برامج تعليم أعضاء سلكها الدبلوماسي، بتشجيع توظيف الأشخاص ذوي المؤهلات الاقتصادية .

2- دبلوماسية " الإشعاع " الثقافي والعلمي والفكري:

يساهم الإشعاع الثقافي والفكري في زيادة الوزن السياسي لأي دولة، كما أنه يشارك في بناء واقع وتشكيل صورة ايجابية، بالإرتكاز على دعائم عديدة من أجل تطوير أعمالها، ولهذا، عملت فرنسا على نشر شبكة ثقافية واسعة المدى، والعديد من المعاهد الثقافية، وركزت على أن تكون ممن يخلقون المعايير ويطورون الأفكار ويضعون اللوائح التنظيمية وتنشئة النخب، من أجل تأكيد وجهة نظرهم والدفاع عنها، في إطار ما أسماه وزير الخارجية الفرنسي "بسياسة العلوم" في جميع الميادين حتى العلوم الإنسانية، أي بجعل العلماء في قلب التحديات الدولية الراهنة لفرنسا، من أجل القدرة على توجيه النقاشات العلمية باعتبارها أمراً حاسماً في تحديد المخرجات، وعملت على خلق وظائف للطلبة والطالبات الأجانب المتأهلين في فرنسا حتى يكونوا سفراء لفرنسا في بلادهم ، وهو ما يعد قوة لها ويسهم في إستراتيجية التأثير والنفوذ وفي هذا المجال⁽⁷⁾ يلعب الإعلام الفرنسي الخارجي السلمي

البصري دورا راسخا، في تفعيل هذه الأبعاد العلمية المؤسسة على الرؤية الحديثة للعالم من منظور فرنسي.

3- دبلوماسية الفرنكوفونية :

تشكل الفرنكوفونية وفق الخارجية الفرنسية ورقة رابحة، على الرغم من أن فرنسا قد أهملتها أحيانا أو تم التعامل معها بطريقة تجاوزتها الأحداث بعض الشيء، إلا أن عودة بروز الإهتمام باللغة الفرنسية كرهان يحمل العديد من القيم ، ويشكل فاعل يسهل التبادل بين البلدان الفرنكوفونية. على أساس أن الفرنكوفونية ليست فرنسا فقط، وإنما هي العديد من الدول، وعليه وضعت خطة من أولوياتها :

- تعزيز مجموعة البلدان الفرنكوفونية، خصوصا في إفريقيا والبلدان العربية .
- وترقية تدريس اللغة الفرنسية في البلدان غير الناطقة بالفرنسية .
- تشجيع استخدام اللغة الفرنسية في المجتمع الدولي، سواء في الحياة الدبلوماسية وفي عالم الأعمال، أو فيما يتعلق بالمحتوى الصادر بالفرنسية خصوصا على الأنترنت.

4- دبلوماسية التنمية :

لقد عرف العالم مفهوم "دبلوماسية التنمية" عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تركز على توظيف العلاقات الخارجية للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالداخل، وبالأخص في بلدان أوروبا، والتي سرعان ما إنتقلت منها إلى بلدان (العالم الثالث) بعد حصولها على الإستقلال، وهي تتأسس على تهيئة الظروف الملائمة من أجل الإستقرار الإقتصادي بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة حركة تدفق رأس المال وتدفق السياحة، من أجل زيادة معدلات النمو وتوفير المزيد من فرص العمل، من خلال جملة من اللقاءات والفعاليات والاجتماعات وجولات التشاور السياسي، وذلك لتفعيل التعاون الثنائي، لا سيما في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، عن طريق البعثات الدبلوماسية في الخارج، خاصة في إفريقيا، التي عُقد فيها (المؤتمر الاقتصادي الإفريقي السنوي السابع) في العاصمة الرواندية (كيغالي) لمناقشة أفاق النمو المستديم والشامل في القارة ومستقبلها الاقتصادي، بمشاركة العديد من الزعماء والأكاديميين من جميع أنحاء العالم، تحت شعار (التنمية الشاملة والمستديمة في عصر من الشكوك الاقتصادية)، فهي تحرص على الترويج لفرص الاستثمار عبر التواصل مع المستثمرين في العالم، ومع الجهات المانحة الدولية وبنوك الاستثمار والتنمية .

وترمي دبلوماسية التنمية وفق أبعاد التضامن في السياسة الخارجية الفرنسية إلى الحد من الاختلالات الاقتصادية، وتطوير آليات التنظيم الاجتماعية والبيئية، وهذا عن طريق الشراكة مع دول

الجنوب ، خاصة في إفريقيا، وبما يتلاءم وتحديات الحاضر، إضافة إلى مساعدات تقدم للمنظمات غير الحكومية، حيث تعتمد على الوكالة الفرنسية للتنمية والخبرة الفرنسية الدولية، وأجهزة الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

في الوقت نفسه تعي فرنسا حاجتها إلى أوروبا من أجل تحقيق طموحاتها وتأكيد نفوذها وتأثيرها، لذا تعمل على إعادة توجيهها وتحديد الرؤية الأوروبية لمكانتها، خاصة في الجانب السياسي والإقتصادي والاجتماعي والبيئي والعسكري، من أجل خلق التوازن في إطار مقاربة فرنسية حول أوروبا على الصعيد التنموي أو على صعيد القيم، وذلك بواسطة سلسلة كاملة من الشبكات وبالخصوص المدنية منها.

إن تجسيد الإستراتيجية الثقافية الفرنسية الرامية إلى استعادة النفوذ الدولي من خلال التأثير، يتم بالتركيز على الأدوات التي من شأنها تحفيز حركية وتطوير دور المعاهد الفرنسية في الخارج، عن طريق التمويل المباشر أو المشترك، بواسطة جهود "عقلنة" الشبكات الثقافية في الخارج، من أجل الاستفادة الكاملة والناجعة من الحصيلة التي تقدمها مختلف البرامج على جميع الأصعدة.

ومن جهة أخرى، فإن وزارة الخارجية الفرنسية وبالتنسيق مع مختلف الشركاء تعمل على تسخير جميع الفواعل والوسائل لفائدة مصالح التعاون والنشاط الثقافي لدى السفارات الفرنسية والمراكز الثقافية الفرنسية في الخارج، بهدف الوصول إلى أجهزة محلية ذات صلة أكثر شفافية ووضوحا وتدعم بتسيير أكثر مرونة، مع إدخال التعديلات الضرورية لتتماشى مع التطورات التي تشهدها الشبكة الدبلوماسية والقنصلية، وهذا في ظل إعادة التوزيع الجغرافي والقطاعي للخبراء التقنيين الدوليين، للتوصل إلى غاية التحكم في مخرجات هاته الهياكل وتحسين إدارتها ورفع كفاءتها .

ويظهر تعلق فرنسا بهذا الأمر بإعتباره مجرد توجهات من أجل "الإشعاع الثقافي"، أو الحفاظ على "المكتسبات" المحققة، وإنما هو اعتماد أسس متينة بطريقة نفعية تُؤسس لدبلوماسية حقيقية تخدم اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية إلى جانب البعد الاقتصادي للتنمية على المستوى الدولي، وهو ما يبرز أنه استجابة لغايات متعددة، أخذت السياسات الثقافية في المجتمعات المعاصرة وفرنسا خاصة مكانة مهمة في النقاشات، ضمن إطار محلي وإقليمي ودولي متطور باستمرار، وأن السلطات الفرنسية عمدت إلى تكريس ذلك بأساليبها الخاصة بما يخدم غاياتها، وهذا بإدراج تغييرات في سياساتها الثقافية على المستوى الدولي، ويبرز من خلال النتائج التي حققتها والبصمة التي تركتها على الساحة الدولية، بإعتبارها تشكل خصوصية وطنية بتعدد فواعلها لتجاوز الرهانات الثقافية الدولية، بين ما يفرضه السوق وما يتطلبه الطموح الفرنسي، وهو ما تلخصه مقولة كزافييه داكور أن : "تأثير أي بلد في العالم لا يقاس بقوة اقتصادها والسلطة السياسية والإستراتيجية ومكانتها ضمن المؤسسات الدولية فقط؛ وإنما يعتمد على قدرة وقوة إثراء أفكارها ومعرفتها وثقافتها وتعبيرها مع عوامل أخرى للقوة"⁽⁸⁾.

لقد دفعت التحديات الدولية إلى تجاوز فكرة الإشعاع الثقافي لصالح العمل على بسط النفوذ، وتأكيد التأثير من أجل التغيير وخلق منافذ جديدة للانتشار، حيث أصبح من الصعب على فرنسا أن تمارس تأثير فاعل على مجتمع دولي أخذ في التعقد، فعملت على إرساء أسس جديدة لدبلوماسية أكثر تضامنا وإستقلالية، في الوقت الذي تؤكد موقعها من خلال مبادرات خاصة تدعم المشاريع التنموية تقنيا وماليا في الكثير من الدول الأكثر فقرا في جنوب الصحراء الكبرى، وكذا تحديث وسائل العمل الثقافية في الخارج كجزء لا ينفصل عن سياستها الخارجية .

وتعود أسباب العمل الفرنسي الحثيث على تطوير سياستها الثقافية، في ظل الحاجة إلى وسيلة دبلوماسية غير تقليدية، لتفهم التحديات الجديدة واستباقها، إلى جملة من العوامل، تتداخل فيما بينها في إطار "الدبلوماسية الثقافية" و"القوة الذكية" و"الدبلوماسية العامة" على الطريقة الأمريكية، والتي استبدلت "دبلوماسية القوة" بمفاهيم متوافقة أكثر مع عالم متحول، يراهن فيه على إحياء الدبلوماسية الفرنسية عبر الثقافة، يتميز بما يلي :

- توسع دوائر نفوذ القوى البارزة والناشئة، في مناطق كانت في الأصل مجالا حيويا للنفوذ التقليدي الفرنسي في العالم، لذا لا بد أن تتأقلم مع محيط جديد يتميز بتفاوت القدرات الاقتصادية والتنموية، وهو ما يفرض تبني سياسة ترويج لثقافة في متناول الجميع.
- منافسة شاملة من أجل النفوذ، بسبب دخول قوى جديدة مجال دبلوماسية التأثير، في تحدي لاستثمار نطاق دبلوماسية النفوذ من طرف قوى التقليدية، وكذلك قوى ناشئة كبرى كالصين والبرازيل والهند، وهو ما فرض تعزيز القدرة التنافسية للدولة اتجاه هذا الواقع .
- الانتشار الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد لاعبا مهيمنًا على الساحة الثقافية الدولية، وعلى ميدان دبلوماسية النفوذ العالمية، حيث تستفيد من إنتشار غير عادي للغة الإنجليزية والثقافة الأمريكية، في إطار برنامج سخي من المنح الدراسية الجامعية، إلى جانب برنامج "الفن في السفارات" الذي يرمج معارض للفنانين الأمريكيين داخل سفارات الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم .
- منافسة الشبكات الثقافية للقوى الأوروبية التقليدية، خاصة منها ألمانيا والمملكة المتحدة، التي تعمل من خلال شبكات ثقافية دولية.
- منافسة إسبانية متجددة، فهي تعمل على تعميق العلاقات الاقتصادية والثقافية مع أمريكا اللاتينية ودول المغرب العربي .
- تراجع في مخصصات الميزانية لصالح الثقافة، بسبب الأزمة المالية، وعدم وضوح الرؤية الشاملة حول مستقبل النشاط الثقافي في العالم، وفي هذا الصدد تم تعويض الإنخفاض من خلال شراكات جديدة، وإعتماد سياسات متباينة حسب طبيعة الدولة والقارة، وهو ما يفرض إصلاحات لتحسين شبكة العمل في الخارج، من خلال إعادة هيكلة شاملة ومنتظمة.

المحور الثالث - إعادة ترتيب أولويات دبلوماسية التأثير الفرنسية في ظل التحديات الدولية الراهنة :

تحديات مهمة تطرح أمام الدبلوماسية الفرنسية، وتعيد النظر في أولوياتها، بما يتماشى مع التراتبية الجديدة لعالم اليوم، في ظل إنعدام قطبية مهيمنة ومنظمة حقا، وهو ما أدب إلى جمود وشلل في مناقشة المسائل الحيوية، حسب المنطق الفرنسي الذي يؤمن بالانتظام وضوابط القانون، مع كثرة المتدخلون الجدد من المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والجهات المحلية الكبرى، ومن جهة أخرى، المجموعات الإرهابية، وهو ما يدفع بها إلى محاولة توجيه العالم حسب رؤيتها للتحديات المستقبلية، التي يمكن إجمالها في ستة عناصر هي :

- **التحدي الاقتصادي:** يتعلق بتجديد القدرة التنافسية ورفع النمو الإقتصادي ، من خلال امتصاص الخلل الناجم عن العوالة بالنسبة لفرنسا، وعلى نطاق أوسع في أوروبا، من أجل إعادة التوازن في العالم، أي كيفية التوصل من خلال الدبلوماسية إلى رفع هذا التحدي.
- **التحدي البيئي :** يتعلق بإنهيار التنوع البيولوجي وشح ونضوب عدد من الموارد خاصة الماء، ومضاعفة استهلاك الطاقة وتفاقم الاضطرابات المناخية، وهو ما يقتضي إدخال سلسلة من التغييرات، والتدخل بشكل فاعل.
- **التحدي التربوي وثقافي:** تواجه فرنسا في السنوات الأخيرة منافسة حادة، خاصة من الصين التي تنتج 6 ستة ملايين متخرج جامعي سنويا، قد يصل عددهم إلى حوالي 200 مليون حائر على شهادة جامعية بغضون سنة 2035، لذا تعتمد فرنسا إلى الاستثمار في التربية والبحث من أجل البقاء على الحدود العلمية والتكنولوجية ، وضمان الإشعاع الفكري والحضاري.
- **التحدي الديموغرافي:** تشير التوقعات إلى أن عدد سكان الكوكب سيصل إلى 8 مليارات نسمة سنة 2030م و9 مليارات ونصف سنة 2050 م، ويتطلب هذا العدد استحقاقات غذائية كثيرة ومتنوعة وضرورة لزيادة الإنتاج، زد على ذلك حركة الهجرة الواسعة التي تتسبب في إختلالات كبيرة، تتعلق أساسا بتوزيع القوة العاملة.
- **التحدي الأمني:** تتعلق المسألة الأمنية بوجود العديد من النزاعات المحلية، وتهديدات ذات طبيعة جديدة غيرت مقاربة تحديات الأمن، وهو ما يتطلب معالجة مواضيع لم تكن معروفة تماما ، أو أنها لم تُعالج بنفس الأهمية قبل بضع سنوات، كتمويل الإرهاب ومجموعات العنف ، وإدارة المناطق في مرحلة ما بعد النزاع، ومسائل إعادة البناء السياسي والقضائي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وعلى نطاق أوسع معالجة موضوع التنمية، كون العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة بديهية في كلا الاتجاهين على المدى المتوسط والبعيد.
- **التحدي الديمقراطي:** عمليات " التحول الديمقراطي " ببساطة وسلاسة، حيث يتعين على كل بلد بناء أنموذجه الديمقراطي، فيتم ذلك بصعوبة مع وجود التقلبات الراهنة، وفي هذا الإطار

تعد فرنسا نفسها أنموذجا لكل الديمقراطيات، وأفضل تقليد دبلوماسي في الإطار الذي يحمل على عاتقه مسؤولية نقل هذا التقليد للدول التي تسعى إليه.

تواجه هذه التحديات مسائل جديدة تتعلق بقضية التنظيم الدولي ومنظومة أممية، غالبا ما تكون مجمدة، نظرا لأن المؤسسات الدولية الكبرى غالبا ما أنشئت لعالم الأمم، غير متكيفة مع تنظيم عالم اليوم والغد، لأنها تتطلب مساعدة ممن يستفيدون اليوم من النظام السابق، ومقابل هذه التحديات، تعمل فرنسا على لعب دور ذي مغزى كـ "قوة تأثير ونفوذ" بواسطة "القوة الناعمة" و"القوة الذكية"، التي تجمع بين شعارات ورموز القوتين "الناعمة" و"الصلبة" لتثبيت أفضل لشرعية النفوذ والتأثير من خلال لعبة التحالفات والشراكات⁽⁹⁾.

وعليه، تعمل فرنسا على تأسيس المحاور الكبرى لسياستها الخارجية حول النقاط التالية :

- الأولى: تتعلق بال مجال اللغوي، أو بعبارة أدق، التحدي الفرنكوفوني، فهي تعد أحد أهم محددات السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتحديد الثقافة والقيم ورؤية فرنسا للعالم، وليس اللسان الناطق بالفرنسية فقط.
- النقطة الثانية: تتعلق بالجانب القيمي، بواسطة التأكيد على محدد الحريات والحقوق في التعاطي مع الحكومات التي أفرزها ما يسمى " الربيع العربي "، بالخصوص حقوق الإنسان وحرية المرأة، وهو ما يعني مزيدا من الدعم لبرامج الحراك الحقوقي المتمحور حول مفهوم خاص للحريات الفردية.
- النقطة الثالثة: تتعلق بمنظور فرنسا للعلاقة مع دول المغرب العربي، وأولوياتها في التعاطي معها، بالتركيز على مسألة الأمن في جميع أبعاده، بما في ذلك الأمن داخل دول العالم العربي، وتضع فرنسا في أولويات سياستها الخارجية مواجهة تحدي الهجرة والمخدرات ، يليها مسائل التبادل المهني والأكاديمي، ليأتي في المرتبة الأخيرة التعاون الإقتصادي والتجاري.
- النقطة الرابعة : ترتبط بمواجهة التحديات الأمنية في دول الساحل جنوب الصحراء، بالتركيز على ضرورة الضغط على الدول المجاورة لهذه المنطقة من أجل إقامة تعاون إقليمي، يحول دون إمكانية توسع الخطر الإرهابي في المنطقة.
- النقطة الخامسة : تشير إلى تحول مفصلي في السياسة الفرنسية في إفريقيا، بالتوجه نحو انفتاح أكبر على مكونات الطيف السياسي بما في ذلك المعارضة ومكونات المجتمع المدني، وهو ما يعني وجود إرادة لتوسيع النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وخلق محاور جديدة تابعة للدائرة الفرنسية في هذه القارة.

وفي خضم هذه المحاور، أخذ الاهتمام بثقافة الآخر منحى جديدا في السياسة الفرنسية، بعدما كان إلتقاء الثقافات واللغات يتم عنوة، ويفرض بالقوة وفي اتجاه واحد من المستعمر إلى المستعمر،

أومن خلال الاستعانة بالتنظيم والنصوص القانونية لإلغاء هوية الآخر وطمس ثقافته. والذي عززه تجاوز حدود الإيديولوجية السياسية للحرب الباردة، بحيث أصبحت التبادلات الثقافية في ظل العولمة الحالية تتم في عدة اتجاهات، وأصبح التغلغل الثقافي يتم بكل بساطة ومرونة، بسرعة كبيرة ومضمون غني، بسبب انتشار السياحة والمبادلات الدولية ولأنشطة المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والتلفزة والسينما وخاصة الأنترنت.

غير أن هذه العولمة الثقافية لا تقتصر على كثافة المبادلات الثقافية فقط، نظرا للإرتباط العميق بين الثقافة والإقتصاد، والثقافة واللغة، والثقافة والهوية، والثقافة وقدرات الإغراء أو القوة الناعمة الذي جعل من ترويج ثقافة بلد ما ولغته في عالم اليوم يصبح معركة مفتوحة، " حرب " حقيقية مثلما يعبر عنها فريديريك مارتال Frédiric Martel* أن " الحرب العالمية للمضامين قد أُعلنت، أنها معركة تتم عبر الإعلام من أجل التحكم في المعلومات؛ في التلفزة من أجل السيطرة المنسقة على مختلف أشكال السمع البصري، على المسلسلات والبرامج الحوارية Talk-shows؛ في الثقافة، من أجل فتح أسواق جديدة من خلال السينما، الموسيقى والكتاب؛ وأخيرا أنها معركة عالمية لمبادلات المضمون والمحتوى عبر الأنترنت.

هذه الحرب من أجل القوة الناعمة تجمع بين قوى غير متساوية، هي أولا حرب المواقع بين الدول المهيمنة القليلة والتي تتحكم في أغلب المبادلات التجارية الدولية، بالتالي هي حرب الإخضاع بين الدول البارزة والدول المهيمنة، من أجل التحكم في الصورة وفي أحلام سكان العديد من المُسيطر عليها التي قلما تنتج (أولا تنتج تماما) سلعا وخدمات ثقافية، وأخيرا، هي معارك إقليمية من أجل الفوز بتأثير جديد من خلال الثقافة والمعلومة"، فكان اعتماد دبلوماسية التأثير الكفيلة بخلق توازن بين علاقات قوة ليست متماثلة، في هذه الحرب التي لا تستعمل فيها الأسلحة المادية.

شهدت السنوات الأخيرة بروز العديد من المنافسين في الساحة الدولية، فقد طورت بعض الدول جهودها من أجل الانضمام إلى الصفوف الأولى ، ومنها اليابان رائدة المنافسين، الصين وخاصة هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، روسيا وأستراليا إضافة إلى كل من البرازيل والهند وإفريقيا الجنوبية، إلا أن دول الخليج والدول العربية لا تبرز بشكل كبير بالرغم من أنها تطور من تصميماتها الإبداعية.

في الأخير نجد أن أغلب الدول السائرة في طريق النمو والفقيرة تشكل أغلبية في المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بحيث يؤكد دانيال كوهن Daniel Cohen أن العولمة الحالية : " تجعل من الصعب أن تكون ممثلا acteur ومن السهل ان تكون مشاهدا "(9)، وينطبق هذا على العولمة الاقتصادية والثقافية التي تستبعد دول الجنوب وتهملها من حركية المبادلات الثقافية الدولية، بحيث أصبحوا مشاهدين حقيقيين أو مستهلكين بالمصطلح الاقتصادي.

وتعتبر العولمة على المستوى اللغوي، مواتية إلى حد كبير مع الإنجليزية التي أصبحت لغة المبادلات التجارية والعلوم والاتصالات، ففي الوقت الذي يتم التأكيد على المنافسة الثقافية بين الدول، لابد من الحديث عن "حرب اللغات"، ولا يقتصر الأمر على الفرنسية والانجليزية فقط وإنما معها لغات آتية من الصين والبرازيل ودول أخرى كثيرة دخلت بشدة في هذه المنافسة.

وعليه، تعد فرنسا من بين القوى التي لطالما سعت إلى البروز في الساحة الدولية، معتمدة على سياسة خارجية قائمة على أسس متينة، تسعى إلى بناء مركز ريادي بين الدول العظمى وضبط دورها في الساحة الدولية، بالعمل على الحفاظ على مناطق نفوذها في إفريقيا والمغرب العربي، وكانت دبلوماسية التأثير أدائها في ذلك. التي تقوم على جملة من الركائز تسعى من خلالها إلى العالمية والاستقلالية، والتي عملت من خلالها حسب جاك شيراك على: كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره. وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها، خاصة تلك التي تربطها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط، الذي يجعل مصيرنا واحد .

الخاتمة :

لقد تبين أن العلاقات الدبلوماسية وقوة الحضور والنفوذ الدولي تحتل مكانة خاصة في تفكير القادة ونخبة السياسة الفرنسية تاريخيا، وتزداد القناعة يوما بعد يوم بأهمية تثبيت الحضور الدولي الفرنسي في عالم يتحول أكثر فأكثر إلى تعدد الأقطاب. ورغم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحاول فرنسا الاستمرار بممارسة السياسة على صعيد الكوكب إن عبر الحرب أو عبر قوتها الناعمة وشبكة علاقاتها العالمية الواسعة.

وتمتلك فرنسا 163 حسب البعض سفارة و89 قنصلية في بلدان العالم، وتحل بذلك في المرتبة الثالثة عالميا من حيث قوة حضورها الدبلوماسي، بعد الصين والولايات المتحدة، رغم الفروق الكبيرة في حجم اقتصادها ومساحتها الجغرافية وقوتها العسكرية، مقارنة بهذين البلدين، وتسبق في هذا كلا من ألمانيا (153 سفارة) ومنافستها التقليدية بريطانيا (150 سفارة).

وترتبط فرنسا وبإستثناء بوتان وكوريا الشمالية بعلاقات اقتصادية وثقافية كبيرة مع بلدان العالم الأخرى كافة وخاصة في المناطق التي تعتبرها باريس "مناطق نفوذ" لها، كما في إفريقيا الفرنكفونية أو شبه القارة الهندية أو الشرق الأوسط، عدا عن ميدانها الرئيس أي القارة الأوروبية، وكذلك فإن السيادة الفرنسية تمتد إلى مناطق العالم لوجود أقاليم فرنسية، وجزر منحت فرنسا صفة "أكبر منطقة اقتصادية خالصة" في العالم، وتسمح لها فعلا بأن تمنح نفسها اللقب القديم للمملكة المتحدة أي "الإمبراطورية التي تغيب عنها الشمس".

وتمتلك فرنسا على الصعيد الثقافي شبكة واسعة من المنظمات التي تعنى بتعليم اللغة ونقل المعارف والخبرات الفرنسية حول العالم، ويعتبر من أهم هذه المؤسسات "منظمة الفرانكوفونية"، ويبلغ عدد أعضائها 84 بلدا (بين أعضاء ومراقبين ومشاركين)، كما تشرع فرنسا منذ عقود في سياسة بناء وتوسيع وتحديث مدارسها الفرنسية، التي وصل عددها في العالم اليوم إلى 459 مدرسة، ويدرس فيها عدد متزايد من الطلاب كما تتمتع بسمعة ممتازة باعتبارها معقلا لتخريج النخبة الوطنية.

ولقد تبين أن فرنسا تتمتع بسبب ما تنتجه من كماليات ذات علامات فاخرة بشهرة كبيرة رغم محاولات المنافسة والتقليد خاصة من طرف الصين وأخيرا، فإنها تمتلك أهم المراكز في ميادين البحوث والدراسات في الفلسفة ومجالات العلوم كافة، وتتنوع فروعها خاصة على مناطق شرق آسيا والعالمين العربي والإسلامي وإفريقيا الغربية والأمريكيتين.

لكن، ورغم الميزات التي تتمتع بها، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية والأزمة المالية التي تعاني منها الدولة الفرنسية، تجد السياسة الخارجية نفسها مجبرة على التخلي عن طموحاتها في التأثير والإشعاع الثقافي، لصالح شبكات جديدة من النفوذ ودبلوماسية التأثير، التي تجند الهياكل والأجهزة الإدارية في جميع الوزارات، من أجل عمل منسق، يجعل من ترقية الثقافة مهمة شبه سيادية. من خلال نهج متكامل ومبتكر يجمع المؤسسات العامة وكل المهنيين والأفراد، القادرين على دعم هذا المسار.

الهوامش :

- (1) P. Maillard , *le Rôle de la France dans le Monde : La politique Extérieure de la France*, in : http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF/La-politique-exterieure-de-la-France-par-P-maillard.pdf
- (2) Pierre William Fregonese, « L'Evolution du Soft Power Sur l'Echiquier de la puissance », *l'Institut des Haut Etudes internationales*, n°1, Avril 2012, pp 2-4.
- (3) Sarah Sameur, « Que Reste-t-il de l'Union pour le Méditerranée ? », *eHEI*, n°1, Avril 2012, pp 5-8
- (4) Anne Gazeau-secret, « Pour un (Soft Power) à la Française, du rayonnement Culturel à la diplomatie d'influence, » *Rena Hors les Murs*, n° 399, mars 2000, pp 9-12.
- (5) Bruno Colson , *La Culture Stratégique Française* ,in : http://www.institut-strategie.fr/strat_053_Colson.html (05/02/2015).
- (6) Projet de loi de finance 2015 , « Extrait du Blue Budgétaire de la Mission : Action Extérieure de l'Etat, » *Programme n° 185 : Diplomatie Culturelle et d'Influence « Présentation Stratégique du Projet Annuel de Performances »* , version de 07/10/2014 , in http://www.performance-publique.budget.gouv.fr/sites/performance_publique/files/farandole/ressources/2015/pap/pdf/DBGPGMPGM185.pdf (20/02/2015) , p. 02 .

(7) لوران فابيوس، *التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية*، (19 اوت 2014) في:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/les-grandes-orientations-de-la/>

- (8) Philippe Lane , *Présence française dans le monde. L'action culturelle et scientifique* (France : La Documentation française , 2011) , p. 07 .

(9) لوران فابيوس، *التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية*، مرجع سبق ذكره .

- (10) *Mainstream – Enquête sur cette culture qui plaît à tout le monde* الذي أنجزه بناء على معطيات بحث دام خمس سنوات في 30 دولة عبر العالم مع أكثر من 1200 شخص.

- (9) Daniel Cohen , *La Mondialisation et ses Ennemis*, Paris , Grasset , 2004 , p. 17.